

ورشة الدوحة

"الحل السلمى للنزاعات والانتقال الديمقراطى"

٢٩-٣٠ مايو / أيار ٢٠١٠م

الدوحة / قطر

فى سياق التحضير للدورة السابعة لمنتدى المستقبل، نظم كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى قطر والمؤسسة العربية للديمقراطية ورشة الدوحة الإقليمية حول "الحل السلمى للنزاعات والانتقال الديمقراطى" ضمن أنشطة مسار المجتمع المدني لمنتدى المستقبل، وذلك يومى ٢٩ - ٣٠ مايو/أيار ٢٠١٠م فى الدوحة / قطر، وشارك فى أعمال الورشة ١١٠ مشاركة ومشارك من الخبراء وممثلى منظمات المجتمع المدني المعنية من قطر والبلدان العربية وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فضلاً عن ممثلى المنظمات الدولية والحكومات المعنية والشخصيات العامة.

افتتح أعمال الورشة سعادة الدكتور/ محمد عبد الله الرميحي - مساعد وزير الخارجية لشئون المتابعة ورئيس اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، وسعادة السيد/ بوب باكن ممثل وزارة الخارجية الكندية، وسعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى قطر، وسعادة الأستاذ/

محسن مرزوق - أمين عام المؤسسة العربية للديمقراطية، وسعادة الدكتور/ لوشلون مونرو - نائب رئيس مركز الأبحاث حول التنمية الدولية في كندا.

تناولت أعمال الورشة قضايا الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي في محاورها المختلفة ، وقدمت أوراق عمل شملت ، ورقة العمل "من الخلاف إلى السلم .. الطريق إلى الهدف" والتي أعدها الدكتور/ عباس عروة - أمين عام مؤسسة قرطبة في جنيف، وورقة العمل حول "العدالة الانتقالية" والتي أعدها الدكتور/ محمد المحيفيظ من المغرب، وورقة العمل حول "العلاقة بين الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي" والتي أعدها الأستاذ/ محسن مرزوق - أمين عام المؤسسة العربية للديمقراطية، واستعرض الأستاذ / جيانلوكا إغامو ممثل منظمة لا سلم بدون عدالة في إيطاليا خبرة المنظمة في التعامل مع الجوانب الجنائية في الحل السلمي للنزاعات.

كذلك انقسم المشاركون في الورشة الإقليمية الى أربع ورش عمل فرعية تناولت قضايا: "دور منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات و تعزيز الديمقراطية" والتي ترأسها الدكتور/ أحمد عبد الملك من دولة قطر، و"الآليات المحلية والإقليمية لحل النزاعات و الوقاية منها" و ترأسها الأستاذ سلمان كمال الدين من البحرين، و"تطوير القدرات في مجال الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي" وترأسها الأستاذة/ حنان رباني - فلسطين، و"العدالة الانتقالية ومسار المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطي .. تطبيقات ملموسة في سياق المنطقة" وترأسها الأستاذ/ محمد زارع - مصر.

كذلك استعرضت ورشة العمل تجارب عملية في الساحات الوطنية شملت كل من: اليمن، لبنان، المغرب، الجزائر، السودان، العراق، فلسطين، البحرين، الصومال، بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية لحل النزاعات التي قادتها دولة قطر.

تناولت المناقشات أهم التحديات والاشكاليات التي تواجه إنخراط المجتمع المدني في مسار الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي، وكذا أهم الفرص المتاحة، وسبل تحقيق هذا الانخراط .

وخلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات العامة والمقترحات العملية الهادفة لتفعيل دور المجتمع المدني في المساهمة مع الحكومات، في الحل السلمي للنزاعات والتهيئة لإنجاز الانتقال الديمقراطي، تضمنتها التوصيات التالية:

المحور الأول: دور منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات وتعزيز الديمقراطية

١- تعزيز الانخراط في الحل السلمي للنزاعات والتشجيع على بناء القدرات و التخصص في مجالات حل النزاعات والانتقال الديمقراطي.

٢- تحفيز مراكز الدراسات والأبحاث وأقسام البحوث في الجامعات في تحديد أسباب الاحتقان والنزاعات للحد من نتائجها.

٣- دعوة الحكومات لرفع كافة القيود على عمل منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان، وخاصة في مجال الحل السلمي للنزاعات و الانتقال الديمقراطي، واعتماد المبادئ التي تضمنتها وثيقة الشراكة لمنتدى المستقبل للعام ٢٠٠٨.

٤- تفعيل ما جاء في وثيقة الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات، وحثهما على التنسيق والتعاون وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بينهما.

٥- دعوة منظمات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لإفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في فض النزاعات .

٦. الدعوة لدراسة أعمال مبدأ الدبلوماسية الوقائية الذي اعتمده الأمم المتحدة في التسعينات من القرن المنصرم في المناطق المرشحة لنشوء نزاع فيها قبل حصوله

٧- دعوة الدول و المؤسسات و شركات القطاع الخاص لتخصيص إعتمادات في ميزانيتها لدعم عمل منظمات المجتمع المدني .

٨- تعزيز استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية والطائفية.

٩- بناء تحالفات بين منظمات المجتمع المدني والإعلام وتعزيز الشراكة بينهما في فض النزاعات و ثقافة السلم.

١٠- الاستفادة من خبرات و تجارب منظمات المجتمع المدني في مجال فض النزاعات.

١١- دعم عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.

١٢- تأكيد وتعزيز ثقافة "المواطنة" و مناهضة كافة أشكال التمييز والتهميش والاقصاء.

المحور الثاني: الآليات المحلية و الإقليمية لحل النزاعات و الوقاية منها

١- الاستفادة من الآليات المحلية التقليدية لفض النزاعات كلما كانت فاعلة وممكنة ومنتجة وبما لا يتعارض مع سيادة القانون العادل المتوافق مع حقوق الانسان، مع استحداث آليات جديدة .

٢- تأسيس مركز إقليمي للبحوث ودعم القدرات والإنذار المبكر والحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي والإسراع بوضع دراسة جدوى لهذا المشروع.

3- حث الدول على تأسيس لجان الحقيقة والإنصاف والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا ووضع آليات للوقاية من الإنتهاكات.

4- إجراء مسح للتشريعات الوطنية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحيث يتم رصد للفجوات التشريعية وتحليل كيفية تطوير التشريعات بما يسمح بتعزيز فض النزاعات.

5- دعوة الحكومات وتشجيعها للمصادقة على اتفاقية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعلى البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المبرمة عام ١٩٤٩ والخاص بالمنازعات المسلحة غير الدولية.

6- دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحيث تساهم في رصد النزاعات و المساهمة في العمل على منع نشوب النزاعات والمشاركة في جهود حلها.

7- حث المجتمع المدني على وضع مبادئ وأسس ومبادرات و نماذج بناء الحوار بين الأطراف المتنازعة.

8- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والسلم الأهلي والتسامح في المناهج التعليمية.

9- دعوة مختلف الهيئات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية للعمل على دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في فض النزاعات عبر بناء المعرفة والتدريب على انطباق أحكام القانون الإنساني الدولي وتطوير مهارات ناشطي المجتمع المدني في عمليات التواصل وبناء الثقة بين المتنازعين والوساطة والتفاوض ومتابعة التنفيذ.

10. دعوة مجتمع العمال لأن يكون شريكا فاعلا مع المجتمع المدني وأطراف النزاع باتجاه حل المنازعات بالطرق السلمية ودعم وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بفعل هذه المنازعات

المحور الثالث: تطوير القدرات في مجال الحل السلمي

1. تطوير البرامج في كليات العلوم الإنسانية في مجالات النزاع والسلم والوساطة.
2. تطوير برامج بحث لإحصاء النزاعات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بمختلف أشكالها وإصدار أطلس النزاعات المفتوحة والكامنة .
3. إنشاء منظمات ومؤسسات وطنية مختصة في التدريب على الحل السلمي و الوساطة و التفاوض.
4. إشراك و إبراز المرأة في حل النزاعات بالطرق السلمية.
5. بناء القدرات للإعلاميين في مجال فض النزاعات و نشر ثقافة السلم الأهلي.

٦. تشجيع إنشاء الشبكات في مجال النشر و الثقافة، ووضع برامج متخصصة للمدارس والجمعيات الأهلية.

٧. تنمية ثقافة الحل السلمي لدى مختلف قطاعات المجتمع المدني والتأكيد على دور رجال الدين والوعظ الديني وضرورة توجيهه بالطريقة التي تخدم المصالحة والاستماع للرأي الآخر.

٨. التركيز على النشر من خلال الإعلام الإلكتروني .

المحور الرابع: العدالة الانتقالية ومسار المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطي

١- تشجيع الدول على المصادقة على المعاهدة الدولية للقضاء على الاختفاء القسري و كافة الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

2- تعزيز دور المجتمع المدني في المشاركة في الضغط من أجل كشف انتهاكات حقوق الإنسان بما يعزز فرص الانتقال إلى العدالة الانتقالية.

3- تعزيز مؤسسات القضاء ودورها في عمليات المحاسبة والعدالة خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي والمشاركة في مسارات العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي.

4- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية وإفريقيا و شرق أوروبا فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية.

5- مطالبة الحكومات من أجل القيام بخطوات سياسية جادة في البدء بعملية الانفتاح الديمقراطي.

واختتم المشاركون بتوجيه الشكر لدولة قطر على استضافتها لأعمال الورشة والدعم الموجه لعقدتها، فضلا عن حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما وجهوا الشكر لوزارة الخارجية الكندية وإلى كل من اللجنة

الوطنية لحقوق الإنسان في قطر والمؤسسة العربية الديمقراطية و مركز الأبحاث حول التنمية الدولية بكندا
على مبادرتها لعقد الورشة.

* * *